

تماشيا مع الأهداف المذكورة أعلاه ستتناول هذه الدراسة أحكام ( مدونة ) أخلاقيات بعض المهن ، ثم بيان وسائل ترسيختها ومن تم الوصول إلى العوامل المؤثرة في أخلاقيات العمل في المنظمة و أثرها على أداء العاملين وفقا للفقرات الآتية : الفقرة الأولى : قواعد أخلاقيات بعض المهن وضوابطها : عرفنا فيما تقدم أن الأخلاقيات مجموعة من المعايير والمبادئ الأخلاقية المكتوبة التي يسترشد بها أصحاب المهن وفقا للسلوك الواجب أتباعه في الخدمة . ولما كان من الصعوبة بمكان أن يتم وضع ( سن) مدونة أو دليل شامل لكل أخلاقيات الأعمال أو المهن، ومحافظة الحسابات ، المحاسب المعتمد "، أولا : الإطار ( الأساس ) القانوني : المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظة الحسابات و المحاسب المعتمد. هذا القانون جاء تعويضا للقانون الصادر عام 1991 ()، تدور محاورها عموما - باستثناء الفصول الخاصة بأحكام العامة، انتقالية والاحكام النهاية - حول الأحكام المشتركة لمهن الخبير المحاسب ومحافظة الحسابات و المحاسب المعتمد ، محل أحد المحاور اللاحقة من دراستنا (). ثانيا : قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظة الحسابات و المحاسب المعتمد . نص على هذا القانون المرسوم التنفيذي رقم 136-96 المؤرخ في 15 أبريل سنة 1996 ( ) ، والذي تضمن قسمين ، خص الأول منه لواجبات المهني موزعة على أربعة ( 04 ) فصول وفقا للآتي : ④ // في علاقته بالنقابة . ④ // في علاقته بزمالة نجد أن المادتين الرابعة (4) والخامسة من هذا المرسوم قد الزمتا " المهنيّ " ، مراعاة مبدأ الحياد والإخلاص والشرعية المطلوبة وكذا القواعد الأخلاقية المهنية ، وأن ينفذ الخدمات المطلوبة بعناية ، ويحترم الآجال المتفق عليها ، وأن يتابع في مجال رقابة الحسابات كل التحريات الضرورية التي من شأنها أن تكون لديه رأيا معللا و مؤسسا، بينما خص القسم الثاني من المرسوم المذكور أعلاه لحقوق المهني في ممارسة مهامه وفقا للمواد : (26-34). ثالثا : مسؤولية الخبير المحاسب ومحافظة الحسابات و المحاسب المعتمد. تستمد أساسها القانوني - خصوصا - من أحكام المادتين : " 62 ، 63 " من القانون المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظة الحسابات و المحاسب المعتمد والمشار إليه أعلاه، وتتجلى هذه المسؤولية في: هذه المسؤولية وفقا للمادة 63 تكون أمام اللجنة التأسيبية للمجلس الوطني للمحاسبة، والتي يتحملا أصحاب المهن المذكورين أعلاه حتى بعد استقالتهم من مهامهم، وتمثل العقوبات التأسيبية التي يمكن اتخاذها، وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في : الإنذار، الشطب من الجدول ، مع احتفاظه . حسب الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة 63- بحق الطعن في هذه العقوبات التأسيبية أمام الجهة القضائية المختصة ، طبقا للإجراءات القانونية المعول بها. هناك عقوبات أخرى تخص بعض أصحاب المهن المذكورين أعلاه نص عليها كل من : قانون العقوبات ( ) و القانون التجاري الجزائري - ضمن الأحكام الخاصة بالشركات التجارية - ( ). الفقرة الثانية : وسائل ترسيخ أخلاقيات العمل عالجها المهتمين بهذا الحقل بمضمون عديدة ومتعددة؛ نتيجة تعدد المهتمين بها واختلاف و جهة نظرهم العلمية و تخصصهم الأكاديمي ، مما يدفعنا للإلتقاء بذكر البعض منها وفقا للآتي ( ): ④ - تنمية الرقابة الذاتية : ④ - وضع الأنظمة الدقيقة التي تمنع الاجتهادات الفردية الخاطئة . ④ - تصحيح الفهم الديني والوطني للوظيفة ومحاسبة المسؤولين والعمال ④ - ( ) التقييم المستمر للعمال ④ التكوين والتدريب ④ - تدعيم هيئات الرقابة